

Distr.: General
2 June 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقريراً عن عمل مجلس الأمن خلال رئاسة اليابان له في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أعدّ التقرير تحت مسؤوليتي، بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين بمجلس الأمن. وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوكيو تاكاسو

الممثل الدائم لليابان

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى مجلس الأمن

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة اليابان له (نيسان/أبريل ٢٠١٠)

مقدمة

تناول مجلس الأمن بالبحث، برئاسة اليابان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، مختلف القضايا المواضيعية والإقليمية، بما في ذلك حفظ السلام، وأساليب عمل المجلس، والمرأة والسلام والأمن، والأحوال في العراق، وغينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصحراء الغربية، والشرق الأوسط، والصومال، وهايي، والجمهورية العربية السورية، ولبنان. وعقد المجلس ١٣ جلسة رسمية، منها ١٠ جلسات كانت علنية، بما في ذلك ثلاث مناقشات مفتوحة، و ١٢ جلسة مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، بما في ذلك إحاطة غير رسمية قدمها الأمين العام بشأن سفرياته الأخيرة. واعتمد المجلس ثلاثة قرارات، مدد اثنان منها ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأصدر بيانين رئاسيين عن مسائل مواضيعية. وأدلى الرئيس أيضا ببيانين إلى الصحافة باسم مجلس الأمن.

والتزم المجلس دقيقتي صمت في بداية جلستيه في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل حداداً على وفاة رئيس بولندا، السيد ليش كازينيسكي، وزوجته و ٩٥ عضواً آخر بالحكومة البولندية في حادث سقوط طائرة في ١٠ نيسان/أبريل. وفي ٨ نيسان/أبريل أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً عن وفاة الدبلوماسي السوفييتي والروسي، السفير أناتولي دوبرينين.

وفي نيسان/أبريل، انتقل المجلس إلى مقره المؤقت الجديد بسبب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وناقش المجلس، في مناسبات عديدة، مسألتي دخول غير الأعضاء إلى "غرفة الاستراحة" ولدخول الصحفيين المنطقة المحيطة بمدخله بهدف كفالة الوصول إليه بنفس القدر من السهولة الذي كان متاحاً قبل انتقال المجلس.

أفريقيا

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

في ٨ نيسان/أبريل، قدّم السيد آلان لوروي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في جلسة المشاورات التي أجراها مجلس الأمن بكامل هيئته، إحاطة للمجلس بشأن المحادثات الجارية بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وحكومتها تشاد

وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعرب أعضاء المجلس عن دواعي مختلفة للقلق فيما يتعلق بخفض العنصر العسكري للبعثة.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمن العام إلى مجلس الأمن، أيضا في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، إحاطة أخرى بشأن الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأجرى المجلس مناقشات مكثفة بشأن ولاية البعثة، والتي من المقرر أن تنتهي في ١٥ أيار/مايو.

كوت ديفوار

في ١٥ نيسان/أبريل، استمع المجلس، في جلسة المشاورات التي أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة من السفارة البرازيلية ماريا لويزا ريبورو فيوتي، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للسفيرة فيوتي لإحاطتها المستكملة ورحبوا بتقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المقدم إلى المجلس في ١٨ آذار/مارس (S/2010/179، المرفق).

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الوضع غير المستقر في كوت ديفوار والنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة من جانب الشمال والجنوب. وأعرب بعض الأعضاء عن بالغ قلقهم بشأن إعادة تأهيل طائرات سلاح الجو الإيفواري وقال بعض الأعضاء تعليقا على العملية الانتخابية المتعسرة في البلد إن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية إذا ما استمرت العملية في مواجهة حالات تأخير في الأشهر المقبلة. وفي نفس الوقت، أشار بعض أعضاء المجلس إلى الصعوبات في تنفيذ بعض توصيات فريق الخبراء. ووافق أعضاء المجلس على أنه ينبغي السعي إلى رفع كفاءة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الخبراء لمراقبة حظر السلاح.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ نيسان/أبريل، قدّم السيد آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إلى المجلس بشأن الوضع في البلد ومقترحات بشأن إعادة تشكيل وخفض بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنادا بصورة جزئية إلى بعثة التقييم الفني التي قامت بزيارتها في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس.

وفي أعقاب ذلك، اعتمد رئيس المجلس، في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، ممارسة جديدة لبدء المداولات بتقديم موجز عن الاجتماع الخاص الذي عقده المجلس مع الدول المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. وأشار الرئيس إلى أنه خلال الاجتماع

مع تلك الدول والذي عُقد قبل أسبوع في ٧ نيسان/أبريل، قدّم الممثل الخاص إحاطة للوفود بشأن حماية البعثة لولاية المدنيين، والعملية العسكرية أماني ليو، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج أو الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين ودعم البعثة للجهود التي تبذلها الحكومة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وشرع المجلس في إجراء مناقشات مكثفة بشأن ولاية البعثة، بما في ذلك اقتراحات جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن خفض قوام البعثة.

وكان مجلس الأمن قد قرر أصلاً إيفاد بعثته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ نيسان/أبريل. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وبسبب ثوران البركان في آيسلندا والارتباك في السفر بالطائرات، قرر المجلس إعادة تحديد مواعيد إيفاد بعثته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو.

غينيا - بيساو

وبسبب الأحداث التي انطوت على اعتقال رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور بواسطة أفراد من القوات المسلحة لغينيا - بيساو في ١ نيسان/أبريل وإطلاق سراحه في وقت لاحق، أصدر المجلس بياناً صحفياً في ذلك اليوم، أعرب الأعضاء فيه عن قلقهم بشأن الوضع، وحثوا جميع الأطراف على تلافي أعمال العنف، والحفاظ على النظام الدستوري واحترام سيادة القانون في غينيا - بيساو. وشدد الأعضاء أيضاً على الحاجة إلى حفاظ الأطراف على الجهود الجارية لدعم السلام وحل خلافاتهم من خلال الحوار. وفي ٦ نيسان/أبريل، استمع المجلس، بناء على طلب من نيجيريا، في جلسة المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته إلى إحاطة من السيد أوسكار فرينانديز - ترانكو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الوضع منذ وقوع أحداث ١ نيسان/أبريل. وأعرب الأعضاء مرة أخرى عن رأيهم الذي يقضي بامتناع جميع الأطراف عن أعمال العنف، والحفاظ على الدستور وحماية تقدم البلد في أعقاب النزاع. وعلّق الأعضاء أيضاً على أهمية تعزيز إصلاح قطاع الأمن وضرورة التصدي للتهريب غير المشروع للمخدرات في غينيا - بيساو.

القرصنة الصومالية

في ٦ نيسان/أبريل، قدم السفير فيتالي شوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، وتحت بند "مسائل أخرى"، مشروع قرار يطالب الأمين العام بأن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر تقريراً عن الخيارات المحتملة لتحقيق هدف محاكمة وسجن الأشخاص المسؤولين عن أعمال القرصنة والسرقة تحت تهديد

السلاح في البحر مقابل سواحل الصومال. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم التقرير المشار إليه.

السودان

في ٨ نيسان/أبريل، قدّم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، بشأن الاستعدادات لإجراء الانتخابات في السودان. وناقش مقاطعتها من جانب أحزاب المعارضة، والتحديات اللوجستية والتقنية التي تواجه لجنة الانتخابات الوطنية، والدعم الانتخابي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى اللجنة والمسائل المتعلقة بمراقبي الانتخابات.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قدم السيد هايلي منقريوس الممثل الخاص للأمين العام للسودان إحاطة إلى المجلس بشأن السودان، مركزاً على الحالة على أرض الواقع منذ إعلان اللجنة الوطنية للانتخابات نتائج الانتخابات في اليوم السابق. وأكد السيد منقريوس تأييد بعثة الأمم المتحدة لتهيئة الظروف لإجراء الاستفتاءات السلمية وستشكّل العمليات التالية للاستفتاءات الآن الأولوية الأولى للبعثة. وأكد، في هذا الصدد، تنفيذ استراتيجية البعثة لحماية المدنيين والتخطيط للطوارئ.

وبعد تقديم الممثل الخاص لإحاطته، انتقل المجلس إلى جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته. وبدأ رئيس المجلس المناقشات بتقديم موجز عن الاجتماع الخاص للمجلس في ٩ نيسان/أبريل مع الدول المساهمة بقوات والدول المساهمة بأفراد الشرطة والذي ركّز على الاستعدادات لإجراء الانتخابات، ولا سيما الدعم التقني واللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، وتنفيذ الولاية، وأنشطة البعثة والتخطيط لإجراء الاستفتاء في عام ٢٠١١.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٩١٩ (٢٠١٠)، والذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً، مع الإشارة إلى جميع قراراته السابقة بشأن السودان. وطلب أيضاً المجلس في القرار ١٩١٩ (٢٠١٠) إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره ربع السنوية خطة تفصيلية للتدابير التي ستتخذها بعثة الأمم المتحدة لدعم الاستفتاءات وعمليات المشاورات الشعبية، وحالة مشاركة الأمم المتحدة مع الأطراف في اتفاق السلام الشامل والتقدم الذي أحرزته الأطراف فيما يتعلق بالمهام الحيوية التي ستكون هناك حاجة إلى الاضطلاع بها بعد الاستفتاء وتوفير معلومات، حسب الاقتضاء، عن تخطيط بعثة الأمم المتحدة، بالتشاور مع الأطراف، فيما يتعلق بتواجد الأمم المتحدة في السودان في أعقاب الفترة الانتقالية.

الصحراء الغربية

في ٩ نيسان/أبريل، استمع المجلس والدول المساهمة بقوات وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية إلى إحاطة من السيد وولفغانغ وايزبرود - ويبر مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط بإدارة عمليات حفظ السلام. وقدم عرضاً لأنشطة البعثة خلال العام الماضي ووصفاً لبرنامج البعثة المتعلق بتدابير بناء الثقة وحث المانحين على دعم هذه البرامج.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، قدم كل من السيد هاني عبد العزيز الممثل الخاص للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والسيد كريستوفر روث المبعوث الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، إحاطة إلى المجلس استناداً إلى تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2010/175) في حين رحّب أعضاء المجلس باستمرار التزام الأطراف بعملية إجراء المفاوضات ورغبتهم في المشاركة في المحادثات التحضيرية غير الرسمية، وقد أعرب، عدد كبير منهم عن أسفه لعدم إحراز تقدم ملموس في الإعداد للدورة الخامسة للمفاوضات وأعربوا كذلك عن رأي مفاده أنه يتعين على الأطراف أن تبدي المزيد من الإرادة السياسية للتوصل إلى حل.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠)، لتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٨ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقدم السيد إدموند موليه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة البعثة في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير وبشأن دورها في المستقبل. وشدد على أن الأشهر الاثني عشر إلى الثمانية عشر التالية ستكون فترة للتحديات والمخاطر الكبرى بالنسبة لهايتي، وأعرب عن رأي مفاده أن هايتي والمجتمع الدولي قادران على إدارة تلك المخاطر والتخفيف من حدتها. وفي أعقاب الإحاطة، تلا السيد جان ماكس بيلريف رئيس وزراء حكومة هايتي بياناً بشأن الحالة الراهنة في هايتي، وحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود لدعمها.

وقد صعد إلى المنصة على التوالي جميع أعضاء المجلس، وأعقبهم تسعة من ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس وممثلين من منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأعرب

المتحدثون عن التضامن مع هايتي وأشادوا ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأفراد الأمم المتحدة وأقرّوا بالمساهمات الهامة للبعثة في كفالة الاستقرار في هايتي في أعقاب وقوع الزلزال. وسلّم الأعضاء أيضا بأن البعثة سيكون لها دور حيوي تضطلع به دعما للسلطات في هايتي وشعب هايتي. وعلاوة على ذلك، شددت الوفود على أن البعثة والمجتمع الدولي سيكونان في حاجة إلى تقديم دعم طويل الأجل لبناء القدرات إلى حكومة هايتي لاستعادة قدرتها التنفيذية وتعزيزها. وأعرب الممثلون أيضا عن آراء بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2010/200 و Corr.1) والذي صدر في ٢٢ نيسان/أبريل.

آسيا

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في المناقشة الافتتاحية التي جرت في ١٤ نيسان/أبريل، قدّم السيد لين باسكو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة للمجلس قال فيها إن الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف لاستئناف المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية قد استمرت. وقال إن الحالة على أرض الواقع لا تزال هشة وقد حالت أزمة الثقة بين الطرفين حتى الآن دون استئناف المحادثات. وأكد دعم الأمم المتحدة المستمر للجهود لاستئناف عملية السلام وكذلك برنامج بناء الدولة الفلسطينية، وأحاط المجلس علما بشأن التطورات بذلك الصدد، بما في ذلك عقد الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في مدريد. وتناول أيضا زيارة الأمين العام إلى مؤتمر قمة جامعة الدول العربية وقدّم إحاطة بشأن الحالة في لبنان، وأشار إلى أنه في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت الحالة هادئة بصفة عامة.

وفي أعقاب تقديم الإحاطة، تحدّث إلى المجلس الممثل الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لإسرائيل و ١٨ من المتحدثين الآخرين، وأدلى أعضاء المجلس أيضا ببيانات. وشدّد عدد كبير من المتحدثين على أنه لا يوجد أي بديل آخر للتوصل إلى حل إلاّ عن طريق المفاوضات. وأعربوا عن دعمهم لجهود الولايات المتحدة الأمريكية لبدء محادثات عن قرب بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وشدّدوا في نفس الوقت على أنه ينبغي أن تؤدي إلى محادثات مباشرة. وحث عدد من الأعضاء جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي ستساهم في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعين الإسرائيلي - الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي، وفي نهاية المطاف التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. وأعرب عدد من المشاركين عن القلق بشأن الحالة في غزة والحاجة إلى

معالجة الوضع الإنساني بها. وتناول المتحدثون أيضا الحالة في لبنان وأعربوا عن تأييدهم للتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

لبنان

في ٢٩ نيسان/أبريل، استمع المجلس، خلال مشاورات مغلقة، إلى إحاطة من السيد تيرجي رويد - لارسن المبعوث الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن تقرير الأمين العام نصف السنوي الحادي عشر عن تنفيذ القرار (S/2010/193). وأشار المبعوث الخاص وأكد أن الهدف الرئيسي للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يتمثل في تعزيز سيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والخالصة لحكومة لبنان. وذكر أن العديد من أحكامه قد نفذت الآن، ولكنه أشار إلى أن وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية، ولا سيما أسلحتها، لا يزال يشكل تهديداً ليس فقط لاستقرار البلد، ولكن أيضا للمنطقة. وشدد على أن الأمين العام يرى أن أفضل طريقة لمعالجة نزع سلاح الجماعات المسلحة تجري من خلال عملية سياسية لبنانية. وذكر المبعوث الخاص أن الأمم المتحدة تأخذ بصفة جدية المعلومات المقدمة إليها عن تهريب الأسلحة إلى لبنان، ولكنها لا تملك الوسائل التي تتيح لها التحقق من ذلك بصفة مستقلة. وأعاد تأكيد النداء الموجه إلى جميع الدول للامتنثال لحظر الأسلحة. وذكر أن الأمم المتحدة قد ناشدت إسرائيل وقف تخليق طائراتها فوق لبنان كما حث الأمين العام نظرائه الإسرائيليين على إيجاد حل مبكر لمسألة غاجار.

ورحب أعضاء المجلس بتشكيل حكومة لبنان الجديدة وكذلك التقدم في العلاقات الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك نوايا البلدين ترسيم حدودهما. وشددوا على أهمية الاحترام الشديد لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وأشار أعضاء المجلس إلى الحاجة إلى امتثال جميع الدول لحظر الأسلحة وأعادوا تأكيد دعمهم للتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وأهمية ذلك.

العراق

في ٦ نيسان/أبريل، قدم السيد جون يامازاكي الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات والمراقب المالي إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام المقدم استجابة للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/166) بشأن أنشطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في مراقبته لصندوق التنمية للعراق. وناقش أيضا المسائل والخيارات القانونية التي يتعين النظر فيها عند تنفيذ ترتيبات الخلافة وتقييم التقدم الذي أحرزته حكومة

العراق في الإعداد لترتيبات الخلافة تلك لصندوق تنمية العراق. وفي وقت لاحق، قدّم الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات ورئيس لجنة الخبراء الماليين إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير حكومة العراق عملاً بالفقرتين ٤ و ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٥ (٢٠٠٩) واللتين تتضمنان خطة عمل وجدول زمني للانتقال إلى آلية ما بعد صندوق التنمية. وعقب تقديم الإحاطة، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن هذه المسألة. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم بأن حكومة العراق قد قدّمت التقرير وقدّمت خطة عمل. ولاحظوا أيضاً أهمية كفالة تقديم المدفوعات إلى صندوق التعويضات، عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) في إطار آلية ما بعد صندوق التنمية. وعلاوة على ذلك، طلب بعض أعضاء المجلس إيضاحات بشأن المزايا والحصانات التي طلب العراق منحها في إطار آلية ما بعد صندوق التنمية.

قضايا عامة

إحاطة مقدّمة من الأمين العام

استمع المجلس في ١٥ نيسان/أبريل، في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، إلى إحاطة من الأمين العام عن زيارته الأخيرة لخمس دول بوسط آسيا، وفيينا وواشنطن العاصمة. وفي إحاطته، أشاد بنجاح مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، ورحب بالاتفاق الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن نزع السلاح النووي، وأشار إلى أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية والإجراءات العالمية المتخذة ضد الإرهاب النووي. وأكد أيضاً أنه سيقتراح عقد اجتماع لمجلس الأمن لمتابعة الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر قمة الأمن النووي. ورحب أعضاء المجلس بالالتزام الأمين العام بالأمن النووي وبمقترحاته.

وفيما يتعلق بزيارته إلى فيينا، أبلغ الأمين العام المجلس بأنه ألقى خطاباً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأثنى على جهودها الأمنية المتعددة الأبعاد وتعاونها مع الأمم المتحدة. وأشار أيضاً إلى اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين الذي عقده في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وكذلك اجتماعاته الثنائية مع نظرائه الرفيعة المستوى في حكومة النمسا.

وعند مناقشته لزيارته الأخيرة إلى بلدان آسيا الوسطى، شدّد الأمين العام على دور الأمم المتحدة في مساعدة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان وأهمية التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتغيّر المناخ، والحالة في أفغانستان، وحقوق الإنسان ومختلف القضايا الأخرى الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وناقش كذلك وضع بحر آرال، والأحداث

الأخيرة في قيرغيزستان ومسألة محطة توليد الكهرباء المائية في طاجيكستان. وعند الحديث عن التطورات في قيرغيزستان، ضمنها الإشارة إلى تعيينه مؤخرًا لمبعوثه الخاص لقيرغيزستان، السيد جان كوبيس، ورَّحَّب بالترتيب الذي تم بين الحكومة المؤقتة والرئيس السابق باكييف، مما مَكَّن السيد باكييف من مغادرة البلد. وأثنى أعضاء المجلس على دور الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، لا سيما بواسطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى.

السلام والأمن في أفريقيا - دعم حفظ السلام بواسطة الاتحاد الأفريقي

قدّمت السيدة سوزانا مالكورا وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني إحاطة إلى المجلس في ١٢ نيسان/أبريل في جلسة المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته بشأن تقرير الأمين العام الأخير عن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتواجد الأمين المتحدة في أديس أبابا، وبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وأنشطة حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وخلال المناقشة رحَّب أعضاء المجلس بالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية. وعند النظر في تقدم المزيد من الدعم إلى أنشطة حفظ السلام للاتحاد الأفريقي، أشار الأعضاء إلى أنه بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية هناك فجوات هائلة في قدراتها العسكرية تحدُّ من القدرة على الإسهام في حفظ السلام واحتمال أن تتمكن المنظمات الإقليمية من القيام بدور في ملء هذه الفجوات، مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع

أجرى المجلس في ١٦ نيسان/أبريل مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع على أساس ورقة المفاهيم المقدمة من اليابان (S/2010/167، المرفق)، ورأس المناقشة السيد كاتسويا أوكادا، وزير خارجية اليابان. وفي بيانه الافتتاحي لبدء المناقشة، طرح الأسئلة التالية: لماذا تندلع النزاعات مجددا بعد إبرام وقف لإطلاق النار بنجاح. ولماذا لا يضرب السلام بجذوره عادة في البلدان بعد انتهاء النزاع؟ وعقب انتهاء كلمة وزير خارجية اليابان، تحدّث الأمين العام إلى المجلس فأكد أن ثلاثة مفاتيح لبناء السلام كفيلة بتحقيق فوائد السلام للشعب بعد انتهاء النزاع، وبناء قدرات الدولة واعتماد نهج شامل يتضمن الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية.

واستمع المجلس بعد ذلك إلى إحاطات من زلماي رسول وزير خارجية أفغانستان، وألفريد بالو كونتيه وزير الدفاع بسيراليون، ولوشيا ماريا لوباتو وزيرة العدل بتي مور - ليشي، والتي قدموا فيها عرضا لجهود بناء السلام في بلدانهم وعرضوا الدروس المستفادة.

وقدّمت السيدة نيجوزي كونغو لويولا المديرية الإدارية للبنك الدولي أيضا إحاطة إلى المجلس وذكرت أن تحقيق أفضل النتائج في مجال حفظ السلام يتطلب التركيز على سياق البلد والشراكة والمساءلة.

وشدّد أعضاء المجلس على أهمية النهج المتكامل لبناء السلام، والذي يعزّز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأشاروا إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة لدعم السلطات الوطنية في جهودها لوضع استراتيجيات لبناء السلام والتي تعالج الاحتياجات ذات الأولوية. وشدّد أعضاء المجلس أيضا على أهمية الملكية الوطنية وتطوير القدرة الوطنية في مجال بناء السلام. وأكّد السيد سفين ألكالاج وزير خارجية البوسنة والهرسك، والذي شارك في المناقشة، أن إقامة قطاع أمني مستدام يتطلب إصلاح الشرطة والقوات العسكرية، وكذلك هيئة قضائية غير متحيزة ويمكن الوصول إليها وقطاعات إنفاذ القانون. وذكر بيتر ويتغ الممثل الدائم لألمانيا، الذي شارك في المناقشة بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، أن اللجنة ستواصل استكشاف التدابير الرامية إلى تعميق تعاون الأمم المتحدة مع الفاعلين الرئيسيين على الصعيد القطري، وتعزيز المساءلة المتبادلة بين الحكومات المضيفة والشركاء، ورصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف بناء السلام الحيوية. وإجمالا، تحدّث ٤٩ متحدثا إلى المجلس.

وفي أعقاب المناقشة، اعتمد المجلس بيانا لرئيس المجلس (S/PRST/2010/7)، والذي شدّد على الأهمية الحيوية لبناء السلام بعد انتهاء النزاع باعتباره أساسا لبناء سلام وتنمية مستدامين بعد انتهاء النزاع، وأقرّ بأن بناء السلام المستدام يتطلب نهجا متكاملا، يعزز الترابط بين أنشطة الحقوق السياسية والأمنية والإنمائية والبشرية وسيادة القانون.

المرأة والسلام والأمن

عقد المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل جلسة علنية استمع فيها إلى إحاطات من مارغوت ووليستروم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاع، وراشيل ماينجا المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة. وقدّمت الممثلة الخاصة إحاطة إلى المجلس بشأن برنامجها للأولويات وزيارتها الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشدّدت على أهمية منع العنف الجنسي في النزاع المسلح وإنهاء الإفلات من العقوبة. وقدّمت المستشارة الخاصة إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/173)، والذي اقترح فيه وضع مجموعة من المؤشرات لاستخدامها على الصعيد العالمي لتتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/8)، والذي أعاد تأكيد دعم المجلس لولاية الممثلة الخاصة، وأحاط

علما بتقرير الأمين العام (S/2010/173)، وأعرب عن نيّة المجلس في اتخاذ إجراء بشأن مجموعة من المؤشرات الشاملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي أعقاب الاجتماع، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته للاستماع إلى إحاطة من الممثلة الخاصة بشأن المزيد من النتائج المحددة التي توصلت إليها في زيارتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تبادل الآراء بشأن كيفية المعالجة الفعالة لقضية العنف الجنسي في البلد.

أساليب العمل: تنفيذ التدابير الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)

أجرى المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله. وكانت المسألة قد أصبحت مؤخرا موضوعا للمناقشة المفتوحة للمجلس التي جرت في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ برئاسة بلجيكا. ونظر المجلس في تنفيذ تدابير وردت في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) والتي عالجت مسائل مثل جدول الأعمال، والإحاطات، والوثائق، وال مشاورات غير الرسمية، والاجتماعات، وبرنامج العمل، والقرارات، والبيانات الرئاسية، والهيئات الفرعية والأعضاء الذين انتخبوا مؤخرا. وتركزت المناقشة على ورقة المفاهيم التي عممتها اليابان في ٥ نيسان/أبريل (S/2010/165، المرفق) والتي اقترحت أن تركز المناقشة على ثلاثة مجالات ذات أهمية رئيسية لأعضاء المجلس وغير الأعضاء كذلك: الشفافية، والتفاعل مع غير الأعضاء، والكفاءة.

وأدلى جميع أعضاء مجلس الأمن و ٣٨ من غير أعضاء المجلس ببيانات، بما في ذلك لختنشتاين باسم مجموعة الدول الخمس الصغرى، ومصر باسم حركة عدم الانحياز، ولكسمبرغ باسم بلدان البينيلوكس، وفنلندا باسم بلدان الشمال، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم الجماعة الكاريبية. وشدد معظم الوفود على أهمية الجهود المستمرة للمجلس لتحسين انفتاحه على غير أعضاء المجلس والجمهور العام، بينما يؤكد قدرته على العمل بفعالية وكفاءة. ورحب معظم ممثلي غير الأعضاء بالشفافية المتزايدة للمجلس وتعزيز الاتصالات مع المنظمات الدولية والإقليمية ومع البلدان المعنية مثل البلدان المساهمة بقوات. وأثنى بعض الوفود على زيادة شفافية لجان الجزاءات في عملية الإدراج بالقوائم والرفع من القوائم. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي ربط مسألة أساليب العمل بالإصلاح الشامل للمجلس. وعلى الرغم من ملاحظة التحسينات التي جرت في السنوات الأخيرة، دُعي معظم غير الأعضاء بالمجلس إلى التنفيذ الكامل لمذكرة الرئيس بهدف تحسين الشفافية والتفاعل مع الدائرة الأوسع للعضوية.

وخطط المجلس لمتابعة المناقشة في فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والوسائل الإجرائية الأخرى، والذي تتولى اليابان رئاسته.